موضع الاستحباب كما ان صيغة موضع موضع السكوت والسكوت
مما يحدث عنه فوقع السكوت فاذن لا فرق بينه وبين
متى فى ان كلا منهما فى معنى ما يحدث عنه ولا يلزم ان تزيد
الاسم يجوز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يجز عن
فساد فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة
للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء
الاسمية فان قلت احدهما اعنى صحة الحديث او كونه فى معنى
ما يحدث عنه من لوازمه لاشتماع تحققه بدون احدهما قلنا
التعريف بامر الشيئين ايضا غير مناسب لما فيه من الكارة
المنافية للتعريف على ان لقائل ان يقول الحكم على الاسماء الآتية
للظرفية باتحادها فى معنى الوقت والمكان مطلقا مما يشتمل
الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء الآتية للظرفية
ليست فى معنى الوقت والمكان مطلقا بل فى معنى هما اعتبار
وقوع الفعل فيهما او الوقت والمكان اذ تقييد بهذا القيد مما
لا يصح الحديث عنه لا ما كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل
والا لزم كونه مرفوعا ومنصوبا معا وقد علم انها ليست فى معنى
ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت فى معنى الوقت والمكان

المقيدين

المقيدين بالقيد المذكور فقد استعملت معنا باعلى معنى مطلق الوقت
والمكان فيصح ان يقال انها فى معناهما فان فعل هذا يلزم
ان يكون جامدة الافعال اسما لكونها مستعملة على معنى المصدر
والمصدر مما يحدث عنه كزيد والعلم والجهل اريد بهذا الاشارة
ايزان منه بان الاسم ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم
بذاته كزيد ال معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معنا
موجودا كالعلم او عدميا كالجهل قوله ومن علاماته الفعلية
دخول الالف واللام وانما اختص دخولها بالاسم لانهما يفيدان التعريف
على ما سبق والتعريف يمتنع الا فى الاسم لان الافعال والحروف
انما تدل على ما يتصور فيها التعريف واما قول الشارح وسخر
البربوع من نافقائه ومن جحره بالشجة التقضع فما لا يعتد به
لعلة وندوره والذل بضمتين على ادخالها على يتقضع وهو فعل
مضارع اتاه رآها فى الضعاب بمعنى الذل غير الضارب غلاما
زيدا فاستعملها على هذا المعنى حرف الجر انما اختص دخول
حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام لجر الافعال
الى لا تقبل بانفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد وانصرفت
منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بخلاف فعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)